مقياس : قانون الجمارك

المستوى: سنة أولى ماستر تخصص:تسويق و تجارة دولية

المحاضرة الثالثة

مفاهيم أساسية حول الجمارك

مقدمة

أصبحت التجارة الخارجية تلعب دورا هاما في اقتصاد أي دولة، خاصة و أنها لا تستطيع العيش في عزلة اقتصادية كاملة عن العالم الخارجي، فهي تمثل مصدر رفاه وتنمية، ومع تطور التبادل التجاري تنوعت أشكال تدخل الدولة في إدارة علاقاتها التجارية الدولية بتبنيها سياسات مختلفة من أجل تحقيق أهدافها في التنمية. إما بتقييدها أو بإقرار نوع من الحرية إزاء تدفق السلع و الخدمات عبر حدودها، تبعا للظروف الاقتصادية التي تعيشها كل دولة، قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، توازن ميزان مدفوعاتها، ووفقا لما يمر به النمو الاقتصادي العالمي.

مقدمة

يعتبر قطاع الجمارك أحد القطاعات التي تمنحها الدولة اهتماما كبيرا، كما يعد إحدى الركائز الأساسية التي يرتكز عليها الاقتصاد الوطني، إذ تهدف إلي تحقيق المهام المنسوبة إليها باستعمال الوسائل الأساسية لإدارتها، ولذلك أصبح من الضروري وجود إدارة من خلالها يتم تطبيق سياسة جمركية فعالة تتماشى مع التطورات الاقتصادية لأن القطاع الجمركي عرف منذ الاستقلال إلى غاية اليوم تحولات عديدة أثرت في الاقتصاد الوطني

- الجمارك هي إدارة مكلفة بمراقبة اجتياز الأشياء و رؤوس الأموال عن الحدود الوطنية ».

- إن المهمة الأساسية و المألوفة لإدارة الجمارك هي السهر على تطبيق التعريفة لكي يتم حماية الاقتصاد الوطني و هذا عن طريق استعمال الأنظمة الخاصة بحيث نؤقلم هذه الحماية مع متطلبات التصدير، و كذلك تقوم على مراقبة التجارة الخارجية في مرحلة التصدير و الاستيراد ، و في ميدان الجباية تقوم إدارة الجمارك بتحصيل الضريبة على القيمة المضافة و الضرائب الداخلية للبضائع المستوردة لغرض الاستهلاك.

1. تعريف الجمارك

تعني الجمارك للكثيرين بأنها الضرائب الجمركية التي تفرض على السلع لدى دخولها الحدود الجمركية للدولة و قد يطلقونها على الضريبة وجبايتها، إلا أن الجمارك أكبر من كونها ضريبة، بل هي قواعد و نظم و اتفاقات يتم تنفيذها وفق معايير دولية و وطنية عن طريق مؤسسات تنشئها الدول يطلق عليها إسم الإدارات الجمركية، تتبع القطاعات المالية.

تعريف الجمارك

الإدارة التي يوكل إليها مراقبة تطبيق الأنظمة الجمركية بشأن تحصيل الضرائب الجمركية المستحقة للخزينة العمومية واستيفاء الشروط والقيود الاستيرادية المقرر عليها، حماية النظم الاقتصادية لكل دولة، وإن أي خرق لهذه التشريعات أو الإخلال بها يمثل إخلال بالنظام الاقتصادي الذي تحميه التشريعات الاقتصادية والذي تعد القوانين الجمركية من أبرزها وأهمها.

علاقة الجمارك مع محيطها

الهيئات	نوعية العلاقات مع الجمارك
وزارة المالية	-إيصال النصوص القانونية المتعلقة بمختلف مصالح التوجيهات و القواعد المالية. -إرسال التقريرات و المراسلات و تبادل المعلومات الإدارية.
وزارة الشؤون الخارجية	-إبلاغ و نشر المعلومات الجمركية المطبقة في صالح الجزائريين القاطنين بالخارج بواسطة مكاتب اتحادية للجزائريين بالخارج.
وزارة التخطيط وتهيئة المحيط	-تبادل الوثائق الخاصة بإحصائيات التجارة الخارجية.
وزارة العدل	-متابعة المنازعات و تسويتها.
وزارة الداخلية	-التعاون عند الحدود و تبادل المعلومات.
وزارة الدفاع الوطني	-التدخل المشترك عند قمع الغش و التهريب.
المتعاملين الاقتصاديين	-توجيهات تخص إيداع و تسوية ملفات الجمركية.
وزارة النقل	-المعلومات المختلفة الخاصة بالنظام الجمركي المستعمل. -تعاون و تبادل المعلومات.
البنوك	-مراجعة الملفات و التأشيرات.
هيئات دولية و سفارات	-معلومات ذات طابع إحصائي و طلب إخضاع ملفات رخص الاستيراد و التصدير.
وزارة التجارة	-تقديم معلومات إحصائية فيما يخص عملية التصدير و الاستيراد.

مهام إدارة الجمارك

تطورت مهام إدارة الجمارك بتطور أساليب التبادل و أصبحت في وقتنا الحالي إحدى الإدارات الأساسية بالنسبة للسياسة التجارية للدولة، و ذلك لطبيعة مهمتها التي تتمثل في المحافظة على نظام التبادل مع الخارج و في الحصول على الضرائب و الرسوم المقررة على الواردات، فهي تساهم أساسا في ضبط الميزان التجاري لأنها الجهة الأولى التي تستطيع بشكل سريع و قريب من الصحة إحصاء المبادلات التجارية و أنواع السلع الصادرة و الواردة.

تختلف أوجه النظر اتجاه مهمة إدارة الجمارك، فهناك من يعتبرها إدارة ضريبية بحكم أنها تابعة لوزارة المالية، أما البعض الأخر فيعطيها صفة اقتصادية كونها تلعب دورا اقتصاديا أكثر من الجبائي ، لكن الرأيين يتفقان على أن إدارة الجمارك تعد من أهم أجهزة الإنعاش و تطوير الاقتصاد الوطني، و بأن قانون الجمارك يحدد بدقة المهام الأساسية لإدارة الجمارك التي يمكننا وصفها بمزدوجة المهام الاقتصادي و الجبائي و خاصة في المجال الاقتصادي.

المهمة الجبائية

تتمثل في تأمين و تغطية كل الالتزامات الجبائية في حالة الاستيراد بتطبيق قوانين و قواعد تشريعية حيث أن الحقوق الجمركية تحتل مكانة هامة في الخزينة العامة للدول النامية عن طريق تحصيل مختلف الحقوق و الرسوم من البضائع المستوردة بالإضافة إلى بعض المهام الجبائية الأخرى.

أولا : تحصيل الموارد الجمركية

تعد المهمة الجبائية تقليدية لإدارة الجمارك و التي عرفتها مند نشأتها و لازالت تعد إلى يومنا هذا أحد أهم أسباب تواجدها و هي تحصيل مختلف الحقوق و الرسوم الجمركية و مختلف الضرائب الأخرى على البضائع الداخلة و الخارجة من الإقليم الوطني .

ثانيا: مراقبة الضريبة

بالإضافة إلى عملية جمع الإيرادات الجبائية لتمويل الخزينة فإن إدارة الجمارك تقوم كذلك بمهمة تتمثل في مراقبة تحصيل هذه الضرائب و السهر على تطوير كيفيتها و تحديثها مثل مراقبة نسب مختلف الحقوق و الرسوم المطبقة على خروج أو دخول البضائع و التأكد من تطبيقها الفعلي و تتماشى مع كل تغيير أو تجديد فيما يخص معدلات هذه الحقوق و الرسوم و ذلك للرجوع إلى النصوص التشريعية و التي تمتلكها إدارة الجمارك كالتعريفة الجمركية.

المهمة الاقتصادية للجمارك

تهدف للاستجابة إلى قواعد و متطلبات اقتصاد السوق الذي يهدف إلى الانفتاح أمام المبادلات الخارجية، تعمل إدارة الجمارك في الأفاق الاقتصادية بالدرجة الأولى و ذلك عن طريق توفير الامتيازات للاقتصاد و تقليل تكاليف فرض القيود على المبادلات.

أولا : مراقبة المبادلات التجارية

تأتي هذه الرقابة بهدف احترام الأنظمة و القوانين الخاصة بالمبادلات الخارجية و السهر على تحقيق هذه المبادلات تحت الرقابة الصارمة لأعوان الجمارك و التي تسمح بحركة البضائع بشكل شبه مطلق من الحرية و تطبق عن طريق الملاحظة الدائمة لعملية التصدير و الاستيراد، الشيء الذي يسهل في سير العملية ، و يمكننا تلخيص دور الجمارك في مراقبة التجارة الخارجية في نقطتين أساسيين و هما:

- تطبيق قواعد و نظم مبادلات التجارة الخارجية .
- ملاحظتها استنادا على المعلومات الإحصائية التي تساعد أيضا في إحصاء التجارة الخارجية .

ثانيا : ترقية المبادلات الخارجية

يدعو النظام الاقتصادي العالمي الجديد إلى تحرير التجارة الخارجية و نتيجة لهذا التغيير فإن جهاز الجمارك يحاول التماشي مع المعطيات الجديدة مع مبادئ "OMC"، و تقوم إدارة الجمارك حسب المادة "9" من قانون الجمارك لحماية الإنتاج الوطني حيث تم في هذه المادة عملية مكافحة الإغراق من أجل تحقيق هذه الترقية وعليها تغيير كل الوسائل المادية و التقنية و كذا الممنوحة لخدمة الاقتصاد الوطني عن طريق:

- توحيد الآليات الجمركية التي تعمل بها في كافة نقاط الرقابة الإقليمية مهما كان نوعها ، برية، بحرية ، جوية ، مثل إنشاء مكاتب جمركية داخلية و ذلك لتسهيل و توحيد حركة البضائع.
- إعطاء أهمية أكبر و تسهيلات للمتعاملين الاقتصاديين عن طريق تعريفهم بالنظم الجمركية المختلفة و التي تسهل من عملية التجارة.
- مكافحة الغش و التهريب الضريبي و متابعة المرتكبين قضائيا و كل هذه الآليات تساهم بدورها في ترقية الاقتصاد الوطني إن رعينا فيها الشروط العصرية و تطور التكنولوجية.

ثالثا : حماية الاقتصاد الوطني

ثالث دور اقتصادي تلعبه الجمارك الجزائرية هو حماية المنتوج الوطني من المنافسة غير الشرعية، لأن مكافحة الإغراق أصبحت من أهم الأسلحة التي تعتمد عليها البلدان الصناعية لحماية منتوجاتها المحلية .

رابعا : إحصاء التجارة الخارجية

رابع مهمة تقوم بها إدارة الجمارك هي إعداد و جمع إحصائيات التجارة الخارجية و التي تساعد بشكل كبير في إعطاء النتائج في الميدان التجاري و تقيم حركته و هذا عن طريق إبراز المعلومات الحقيقية و المفصلة حول التجارة الخارجية و تتبع كل هذه المعلومات انطلاقا من تصريحات جمركية التي تراقب يوميا و التي هي في حوزة إدارة الجمارك و تخدم هذه الإحصائيات كل من المتعاملين الاقتصاديين .

مهام أخرى

- تعمل على الحفاظ على أمن و صحة المواطن بمراقبة الأشخاص والبضائع .

- محاربة الغش و التهريب الضريبي و كذا محاربة المتاجرة في المخدرات و معاقبة مرتكبيها قضائيا.

- توفير صحة المواطن عن طريق مراقبة صلاحية السلع الاستهلاكية.

- حماية حرية الملكية الثقافية و كذلك الملكية الصناعية مثلا : استيراد الأسماء الخاطئة للبضائع

- منع إدخال كتب و مخطوطات تمس الأخلاق و منع إدخال الأسلحة دون تسريح مسبق و التي تمثل خطر على الأمن الداخلي للبلاد.
- حماية المحيط يمنع استيراد السلع السامة و الخطيرة على البيئة.

الوسائل الأساسية لإدارة الجمارك

قصد القيام بمهامها على أحسن وجه تستعمل إدارة الجمارك وسائل عديدة كفيلة بتحقيق الأهداف المسطرة و تنقسم هذه الوسائل إلى قسمين :

- الوسائل قانونية
- وسائل مادية بشرية.

الوسائل القانونية

إن هذه الوسائل تعتبر من أهم الوسائل الجمركية لأنها تحدد مهام الجمارك و المتمثلة في :

- **أولا : قانون الجمارك**

يعتبر أول وسيلة تتبعها و تعتمد عليه إدارة الجمارك لأنه عبارة عن مرشد جمركي و يحمي موظفي مصلحة الجمارك عن أداء وظيفتهم و يعتبر كذلك بمثابة مرجع يتضمن التشريعات و التنظيمات المتعلقة بالنشاط الجمركي.

ثانيا : قانون المالية

وثيقة تتضمن النفقات الإجمالية للدولة إضافة للضرائب و الرسوم المباشرة و غير المباشرة و المداخل المختلفة خلال السنة لصالح الدولة طبقا للقوانين و النصوص التنظيمية الجاري العمل بها، و قانون المالية يصدر مرة كل بداية السنة و على إدارة الجمارك أن تتبع كل ما جاء من تغيرات في قانون المالية.

ثالثا : قانون الدولي

هو عبارة عن مجموعة القوانين الدولية يجب أن تعرفها إدارة الجمارك ، و هو خاص بقوانين مجلس التعاون الجمركي و المنظمة التعريفية الجمركية ، وكذلك السوق الأوروبية المشتركة و كل المنظمات الدولية التي لها علاقات مع الجزائر مثلا .

الوسائل البشرية

و تتمثل في العنصر البشري بين إطارات أعوان الجمارك و هم أعوان الدولة إذ أن تنظيم الإدارات في مصالح الجمارك تختلف باختلاف المهام الموكلة إليهم ابتداء من المدير العام إلى غاية عون المراقبة، و قد لجأت إدارة الجمارك بإنشاء مراكز لتكوين الإطارات و الأعوان قبل الانضمام لميدان ممارسة أعمالهم،

الوسائل المادية

و هي كل الوسائل التي تستعملها مصالح الجمارك من كتب و تجهيزات خاصة في عصرنا هذا و مع ظهور الإعلام الآلي و تطوره و الانفتاح على العالم، سارعت إدارة الجمارك بتدعيم مصلحتها بنظام المعلومات في جميع مراكزها .

مجال نشاط إدارة الجمارك

"تمارس عملها في سائر الإقليم الجمركي وفق الشروط المحددة في القانون، وتقوم بتحديد منطقة خاصة للمراقبة على طول الحدود البحرية والبرية وتشكل هذه المنطقة النطاق الجمركي".

وحسب المادة 29من قانون الجمارك فإن ما يعرف بالنطاق الجمركي والذي يشمل:

1) المنطقة البحرية: تتكون من المياه الإقليمية والمنطقة المتاخمة لها والمياه الداخلية كما هي محددة في التشريع المعمول به.

2) المنطقة البرية:

- تمتد على الحدود البحرية من الساحل إلى خط مرسوم على بعد 30كلم منه.
- كما تمتد على الحدود البرية من حد الإقليم الجمركي إلى خط مرسوم على بعد 30كلم منه.

مجال نشاط إدارة الجمارك

- وتسهيلا لقمع الغش يمكن عند الضرورة تمديد عمق المنطقة البرية من 30كلم إلى غاية 60كلم غير أنه يمكن تمديد هذه المسافة إلى غاية 400كلم و ولايات تندوف، أدرار، تمنراست ; و اليزي.

- وأيضا تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بقرار وزاري مشترك بين الوزراء المكلفين بالمالية والدفاع الوطني وسلطات عدة منها: الحراسة، المراقبة والتفتيش

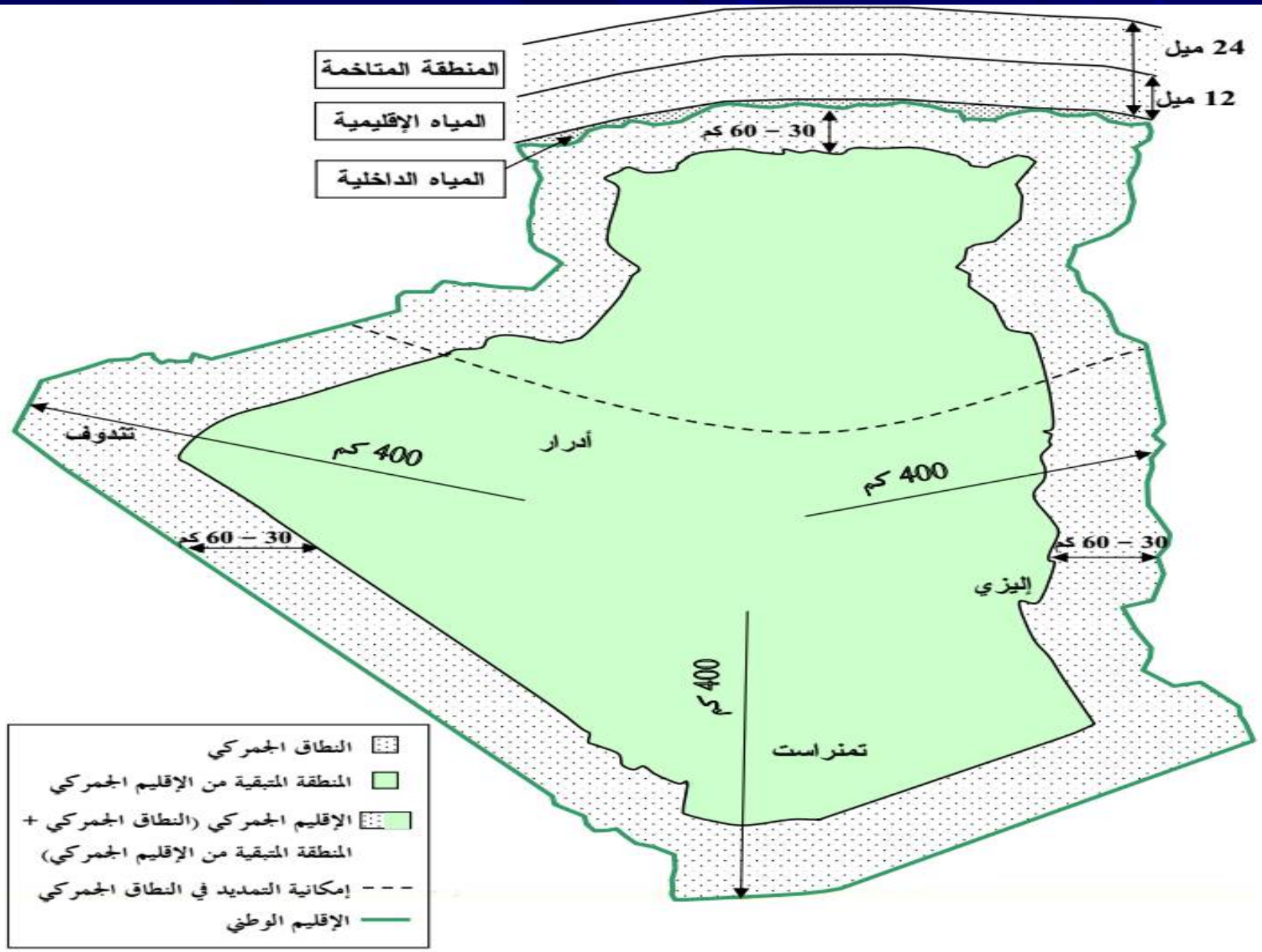

الشكل (4): رسم بياني توضيحي للإقليم والنطاق الجمركيين